المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة

اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية

رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية رقم 2021/56 بتاريخ 14 شتنبر 2021 بشأن إقصاء شركة "....." من طلب العروض رقم ...../.....

اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية،

بناء على الشكاية المقدمة من طرف شركة "....." المتوصل بها بتاريخ 10 دجنبر 2020؛

بناء على الرسائل الجوابية لمكتب ..... رقم 21/309 بتاريخ 27 يناير 2021 و21/2919 بتاريخ 08 يونيو 2021؛

وعلى مقتضيات المرسوم رقم 2.14.867 الصادر في 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015) المتعلق باللجنة الوطنية للطلبيات العمومية كما وقع تغييره وتتميمه؛

وعلى النظام المتعلق بالصفقات العمومية لمكتب .....؛

وبعد دراسة عناصر التقرير المقدم من طرف المقرر العام إلى الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبيات العمومية؛

وبعد مداولة الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبيات العمومية خلال الجلسة المغلقة المنعقدة بتاريخ 14 شتنبر 2021.

أولا: المعطيات:

بمقتضى شكايتها المشار إليها أعلاه، نازعت شركة "....." في قرار إقصاء عرضها من طلب العروض رقم ..../2020 المعلن عنه من طرف مكتب ..... والمتعلق باقتناء رخصة وتطبيق حل تخطيط موارد المؤسسات (ERP) لمجالات "التسيير المالي والمحاسبتي" و"الشراء والمبيعات وإدارة المخزون".

واعتبرت الشركة أن إقصاء عرضها بمبرر أن إحدى الشواهد المرجعية المدلى بها غير مطابقة لما هو منصوص عليه في نظام الاستشارة، سبب غير مقنع، لكون أن هذه الشهادة المرجعية لا تختلف، من حيث المعلومات، عن الشواهد المدلى بها من طرف الشركة، حيث أن تلك الشواهد المرجعية لم تثر أية ملاحظة من طرف لجنة طلب العروض.

وفي معرض جوابه على الرسالة الموجهة إليه في هذا الشأن، من طرف اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، أوضح مكتب ..... في رسالته الجوابية المؤرخة بتاريخ 28 يناير 2021، أن استبعاد عرض الشركة المشتكية من المنافسة راجع إلى حصوله على نقطة اقصائية خلال مرحلة تقييم

القدرات التقنية والمالية للمتنافسين وذلك لعدم احترام إحدى الشواهد المرجعية المدلى بها من قبل الشركة للشروط المنصوص عليها في سلم التقييم في المادة 20 من نظام الاستشارة. مضيفا إلى أن الشهادة المرجعية، موضوع الإقصاء، تشير إلى أن الشركة المشتكية هي فقط نائلة للصفقة ولا تحدد تاريخ انطلاق أعمال الصفقة وتقييم صاحب المشروع المعني لطريقة إنجاز الصفقة ومدى احترام الشركة المذكورة لالتزاماتها كما هو مطلوب في المادة 5 الفقرة B-2 من نظام الاستشارة.

ثانيا: الاستنتاجات

وحيث إن الشركة المشتكية تنازع في مشروعية إقصاء عرضها من طرف لجنة طلب العروض رقم ..../2020 بعدما تم إبلاغها بحصولها على نقطة اقصائية خلال مرحلة تقييم المؤهلات التقنية والمالية؛

وحيث إن الشركة المشتكية تتمسك بكون الشهادة المرجعية، موضوع الإقصاء، تستجيب للشروط المنصوص عليها في نظام الاستشارة الخاص بطلب العروض المذكور أعلاه، ذلك لكونها لا تختلف، من ناحية المعلومات التي تتضمنها، عن باقي الشواهد المرجعية التي تقدمت بها؛

وحيث بالرجوع إلى المادة 5 من نظام الاستشارة المتعلق بطلب العروض المعني، يتبين أن صاحب المشروع قد استوجب على كل متنافس، الإدلاء بملف تقني يحتوي على شواهد مرجعية مسلمة من أصحاب المشاريع تتضمن مجموعة من البيانات المحددة بشكل صريح وواضح والمتمثلة في تحديد طبيعة الاعمال ومبلغها وسنة إنجازها وكذا تحديد اسم وصفة موقع الشهادة وتقييمه لكيفية إنجاز الصفقة محل الشهادة المرجعية.

وحيث بالرجوع كذلك لسلم التقييم في المادة 20 من نفس نظام الاستشارة، يتضح أن صاحب المشروع قد بين أنه سيتم إقصاء كل متنافس لم يقدم 3 شواهد مرجعية على الأقل بمبلغ أكبر من أو يساوي 3 مليون درهم لكل واحدة، خاصة بصفقات تم الشروع في إنجازها منذ سنة 2017.

وحيث إن الشركة المعنية قد اطلعت على الشروط الانتقائية السالفة الذكر ولم تبد أية ملاحظة بخصوصها، كما يخوله لها ذلك نظام الصفقات العمومية لمكتب ..... في المادة 152، وكذا المرسوم رقم 2.12.349 المتعلق بالصفقات العمومية كما وقع تغييره وتتميمه، في مادته 169؛

وحيث إنه بالاطلاع على ملف الشواهد المرجعية التي تقدمت بها الشركة المشتكية، والتي بلغ عددها 11 شهادة، فإنه يتبين أن الشهادة موضوع النزاع، وكما ذهبت إليه لجنة طلب العروض، تشير إلى كون الشركة هي نائلة للصفقة فقط ولا تحتوي على أية إشارة تشير إلى أنها قد قامت بإنجاز مجموع أشغال الصفقة، موضوع الشهادة المرجعية، واحترمت التزاماتها التعاقدية محل هذه الصفقة، وبذلك تعتبر هذه الشهادة المرجعية غير كاملة ولا تحتوي على البيانات المنصوص عليها في المادة 5 من نظام الاستشارة المتعلق بطلب العروض المشار اليه أعلاه، وبالتالي فإن قرار الإقصاء مشروع.

ثالثا: رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية

بناء على المعطيات والاستنتاجات المذكورة أعلاه، ترى اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية أن قرار إقصاء الشركة من طلب العروض رقم ..../2020 مشروع وأن شكاية شركة "....." لا ترتكز على أساس.